بالحس الظاهر لا ما يعم القول اللفظى والنفسى فالتعميم حينئذ
يكون ايضا بحسب المجاز مع ان التوجيه يختص حينئذ بمذهب
الاشاعرة بخلاف ما ذكره الشريف على ان الكلام النفسى
امر دون اثباته خرط القتاد خصوصا بالنسبة الى عامة
اهل اللغة فانهم لا يدركونه اصلا لانه تدقيق استند فيه
الاشعرى ومراد الشريف توجيه ما وقع فى القرآن والاحاديث
من حمد الله تعالى ذاته ولا شك انهما واردان على لسان
عامة اهل اللغة والعرف العام فوجب توجيه الكلام على
وجه يصح فى مشرب العرف العام ويمكن فهمهم اياه ثم
ما وقع من كلام الصوفية فى الحمد وتقسيمهم الى الاقسام
مبنى على المعنى المجازى ذكره الشريف ومرادهم من الحمد
القولى هو ما يكون بالكلام النفسى لا بالقول المعتبر فى مفهوم
الحمد لغة فلا يكون الحمد القولى فيما ذكروه واردا على
اللغة ولا هو مجاز يصح اعتباره عند العرف العام واهل
اللسان مطلقا كما عرفت فلا يكون قولهم حجة على الشريف
اذ مراده تصحيح اللغة بحملها على اقرب المجازات عند اهل
اللسان وايراد كلام بعض الصوفية نوع تأييد لحسن هذا
المجاز لا تصحيح حمد الله تعالى ذاته على اصطلاحهم واما
توصيف ذلك البعض بالتحقيق فاشارة الى ان هذا الاعتبار
فى الحمد ناشئ عن نظر التحقيق الناظر الى بواطن المعانى
لا الى قوالب الالفاظ كما هو شأن ارباب الظواهر
وهذا اقوى اى بالنسبة الى عدم تخلف المدلول عن الدال
وان كان اضعف من القول بالنسبة الى مبادرة فهم المدلول
منه وانضباطه لما قيل من ان اللفظ ادل من الفعل فانه
يفصح عن كل خفى ويجلى عن كل مشتبه لانه بتعيينه بازاء

المعنى

[illegible]

فاندفع ما يتوهم من السؤالات الفاسدة
والتوجيهات الكاسدة منه

كالدفع ما توهم ان اعتبار هذا القيد غير مناسب لاطلاق الشارح النعمة والفواضل وعدم تعرضه فى بيانه عموم الحمد بالفواضل الغير الواصلة
وايضا لا يصح الاعتماد على تعريف الحمد العرفى لان النعمة عامة فيه من الواصلة وغيره وان كان على خصوص النعمة فى الشكر اللغوى دعوى
مانى الحمد العرفى يصح الاعتماد ايضا لما سنحققه منه رحمه

٤٧

المعنى كان علما له كلما سمع يتبادر منه اليه بخلاف الفعل
فانه وان كان العلاقة فيه عقلية بها يستلزم الدال المدلول
ولذلك لم يتخلف المدلول عنه لكن يحتاج فيه الى تصرف العقل
اكثر مما فى القول كما لا يخفى فلذلك لم يتبادر منه مدلوله
تبادره من القول ان قلت دلالة الافعال ايضا قد تتخلف
كدلالة الاعطاء لغرض على السخاء اذا لم يعلم الغرض
قلت ليس فيه دلالة عقلية بل وهمية فان غير الدال يتوهم
دالا لان الدال الفعلى فى الواقع هو الاعطاء لا لغرض
فلا دال هنا ولا علم له بل توهم غير الدال دالا فلا تخلف
بين الدال والمدلول بحسب الواقع ولو سلم فالمراد ان
الدلالة العقلية قد تكون قطعية لا يتصور تخلفها بخلاف
الدلالة الوضعية من حيث هى دلالة وضعية وهذا القدر
كاف فيما نحن فيه   انت كما اثنيت على نفسك هذه
الجملة استئنافية ولا يخفى ما فى ضمنه من الثناء الاجمالى
التام الكامل وجعل الضمير المرفوع تأكيدا للمجرور وان كان
فيه زيادة ملائمة لترتب الحديث على ما قبله كما لا يخفى تكلف
مستغنى عنه   قد ظهر ما ذكره فى الخ يعنى من عموم الجميل
ومن عدم تقييد الوصف ظهر عموم المتعلق ومن لفظ الوصف
ضمنا ومن قوله باللسان تصريحا ظهر خصوص المتعلق ولما
صرح ايضا بتعاكس حال هذين الامرين فى الشكر ظهر فى
كل من الحمد والشكر عموم وخصوص من وجه بالنسبة الى
الآخر كما لا يخفى وهذا معنى قوله ولما كان تعاكس
الموردين الخ   اذ متعلقه النعمة الواصلة الخ صرح بهذا
القيد الامام الرازى كما نقل عن الشريف رحمه الله
والحق ان هذا القيد معتبر فى مفهوم الشكر لغة بدلالة

بخرفا القول فان العلاقة فيه وضعية
فيمكن التخلف منه رحمه

ومطلق الاعطاء لا يدل على السخاء بل الدال
هو الاعطاء الخالى عن الاغراض فلم يحصل الدال
هنا بل توهم حصوله بسبب الغلط الناشئ من
الوهم فلم يتخلف الدال عن المدلول لان الدال لم
يحصل ايضا مثال ذلك ان احدا ناقه يرى شيئا
فى موضع ويعتقده دخانا فيحكم ان فيه نارا
وليس كذلك فى الواقع ولا يلزم منه ان
يتخلف النار عن الدخان الواقع الذى هو
الدال فى الواقع منه رحمه

هو ليس من كلام المتوهم بل هو دفع آخر
لقوله وايضا لا يصلح الخ اى واندفع فى
التقرير ايضا قوله وايضا لا يصلح وان كان
على خصوص الخ منه رحمه

وفى قوله لئن شكرتم لازيدنكم نوع دلالة
على اختصاص الشكر بالنعمة كما لا يخفى منه رحمه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)